وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 12 January, 2025

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

الشرق الأوسط

وزيـر الطاقـة: نعمـل علـى آليـة لتوفـير الغـاز للصناعـات التحويليـة بأسـعار تنافسـية

السعودية خصّصت ٢,٦ مليار دولار لتفعيل الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي

في حين أعلنت السعودية رصد مبلغ 10 مليارات ريال (2.6 مليار دولار) لتفعيل حوافز معيارية في القطاع الصناعي، أكد وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان أنّ هناك قائمة طويلة من المشاريع الجارية والمستقبلية لدعم الصناعة المحلية، ومنها توفير الغاز وتوصيل الكهرباء للمصانع، وتعرفة الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وكاشفاً عن العمل على آلية لتوفير الغاز للصناعات التحويلية بأسعار تنافسية.

كلام وزير الطاقة جاء خلال مشاركته في جلسة حوارية في الرياض ضمن فعاليات إطلاق الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي، حيث كشفت وزارتا الصناعة والثروة المعدنية والاستثمار تخصيص مبلغ 10 مليارات ريال لتفعيل الحوافز المعيارية للقطاع.

وكان مجلس الوزراء أقر منتصف الشهر الماضي الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي بهدف تمكين الاستثمارات الصناعية، وتحفيز نموها، وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة في المملكة، مع رفع مستوى تنافسية الصناعة السعودية عالمياً. وتوفر هذه الحوافز ممكّنات للمشاريع المبتكرة التي من شأنها أن تساعد في تنمية القدرات الصناعية في السعودية، وتتوافق مع «رؤية 2030» والاستراتيجيات الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والاستراتيجية الوطنية للصناعة، مما يضمن الاتساق وتعظيم الأثر. وتدعم أيضاً أهداف السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودفع النمو الصناعي.

وقد حضر حفل إطلاق الحوافز عبد العزيز بن سلمان، ووزير الاستثمار المهندس خالد بن عبد العزيز الفالح، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ، ووزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريّف، ووزير الاقتصاد والتخطيط فيصل الإبراهيم، وعدد من الوزراء ومسؤولي الجهات الحكومية ذات العلاقة، وقادة كبرى الشركات المحلية والعالمية.

وجاء في الإعلان خلال حفل الإطلاق، أن الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي تتضمن تغطية تصل إلى 35 في المائة من الاستثمار الأولي للمشروع، بحد أعلى يبلغ 50 مليون ريال (13.3 مليون دولار) لكل مشروع مؤهل، مقسّمة، بشكل متوازنٍ، على مراحل المشروع الاستثماري، بحيث تكون 50 في المائة لمرحلة الإنشاء، و50 في المائة لمرحلة الإنتاج. وستطلق الحوافز على مراحل متتالية، تستهدف، في المجموعة الأولى، جذب استثمارات في قطاعات الصناعات الكيميائية التحويلية، وصناعة السيارات وأجزائها، وقطاع الآلات والمعدات، فيما سيتم الإعلان عن عدد آخر من القطاعات، في المراحل اللاحقة من الحوافز، خلال عام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتستهدف الحوافز عدداً من القطاعات الصناعية الواعدة مثل الكيميائيات التحويلية، والطيران، والسيارات، والأغذية، والأجهزة الطبية، والصناعات الدوائية، والآلات والمعدات، لتحقيق تنويع اقتصادي متكامل ومستدام.

مشاريع تدعم الصناعة

خلال كلمته، تحدَّث وزير الطاقة عن أبرز المشروعات والتوسعات في مجالات الطاقة التي تسهم في تعزيز نمو القطاع الصناعي وتمكين الصناعات الوطنية، تحقيقاً للمستهدفات الطموحة في «رؤية 2030».

وتضمنت قائمة المشاريع التي ذكرها عبد العزيز بن سلمان تطوير رؤية شاملة لقطاع الغاز، وتوفير الغاز والهيدروجين للمشاريع الصناعية، وتطوير حقل الجافورا، وربط مدن صناعية قائمة أو جديدة مثل سدير والخرج وجدة وجازان.

وقال عبد العزيز بن سلمان إن شرايين الغاز السعودية ستنتشر شرقاً وغرباً من خلال تطوير بنية تحتية شاملة للقطاع.

وأضاف: «نعمل على آلية لتوفير الغاز للصناعات التحويلية بأسعار تنافسية»، مشيراً إلى أن لجاناً في وزارة الطاقة ومنظومة الطاقة، منها لجان المواد الهيدروكربونية، ومزيج الطاقة، والحوافز، والتوطين وحوكمة الأسعار، تعمل للوصول إلى التمكين الجماعي بما يحقق المكتسبات المطلوبة، وكاشفاً عن أنه سيتم قريباً تفعيل لجنة برئاسة وزير الصناعة السعودي لتحفيز القطاع الخاص في الصناعات التحويلية.

وأوضح: «نعمل مع وزارة الصناعة لتجاوز التحدي فيما يتعلق بمصادر الطاقة النظيفة، بما في ذلك تكوين سوق كربونية لتعزيز فرص استقطاب الصناعات التي تريد أن تكون مصادر الطاقة التي تعتمد عليها (الكربون فري)».

وأكد أنه لا يمكن فصل وزارة الطاقة عن الجهات المعنية الأخرى، موضحاً: «لا يمكننا العمل بطريقة منفردة أو معزولة، وعملنا جماعي مع الجميع».

«الأول من نوعه» في المنطقة

وأكد وزير الصناعة والثروة المعدنية، بندر الخريّف، أن برنامج الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي يعد الأول من نوعه في المنطقة، ويستهدف تمكين تصنيع المنتجات التي لا يتم تصنيعها في المملكة حالياً، ويفتح آفاقاً جديدة للاستثمارات الصناعية النوعية، ويسرّع وتيرتها، مع ضمان استدامتها على المدى الطويل، كما يمكّن المستثمرين، السعوديين والدوليين، من الاستفادة من الإمكانات الفريدة التي تمتلكها المملكة، مثل الموقع الجغرافي الاستراتيجي، الذي يربط ثلاث قارات، والسوق المفتوحة، وانخفاض مستوى الجمارك.

وأشار إلى أن برنامج الحوافز المعيارية يركّز على تحقيق مستهدفات التوطين والمحتوى المحلي بوصفها عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، لافتاً إلى أن البرنامج يستهدف تمكين الصناعات التي تُعزز من استخدام الموارد الوطنية، وتزيد من الاعتماد على الكفاءات السعودية، بما يُسهم في تقليص الواردات وتعزيز ميزان المدفوعات. وقال: «لقد جاءت هذه الحوافز في إطار عمل حكومي تكاملي متميز، مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، خصوصاً لجنة التوطين وميزان المدفوعات، التي يرأسها ولي العهد، التي أسهمت بدور محوري في رسم السياسات، وتوجيه المبادرات، التي تُعزز تمكين الاستثمارات الصناعية وتدعم الكفاءات الوطنية».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

دافع لحراك صناعي قوي في المملكة

ومن جهته، أوضح وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، في كلمته خلال الحفل، أن الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي تعد خطوة مهمة نحو تحقيق مستهدفات «رؤية المملكة 2030»، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، الرامية إلى جذب الاستثمارات الصناعية وتنميتها، ورفع مستوى تنافسية الصناعة السعودية.

وأشار إلى أن هذه الحوافز ستسرّع عملية إيجاد منشآت صناعية جديدة في جميع مراحل سلسلة القيمة، الأمر الذي سيوفر للمستثمرين الصناعيين سلاسل إمداد محلية أقوى وأسرع وبتكلفة منافسة، مؤكّداً أن الوزارة تطلع لاستمرار الشراكة الوثيقة مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية لبناء قاعدة صناعية متينة ومتنوعة في المملكة، تخدم المستهلك النهائي، سواء في السوق السعودية أو في الأسواق المحيطة. وعدَّ الفالح أن الحوافز، بشكلها الحالي، تُمثّل دافعاً لحراك صناعي قوي في المملكة، يُتوقع أن يتعدى أثره تكوين قاعدةٍ صناعية إلى الوصول بإجمالي الناتج المحلي المتوقع من المشروعات التي تستهدفها حزمة الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي إلى 23 مليار ريال سنوياً.

وقد تضمّن حفل إطلاق الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي؛ عرض مجموعة من الفرص الاستثمارية في القطاعات المستهدفة أمام الشركات الوطنية والعالمية، إلى جانب جلسة حوارية وزارية، وورش عمل ناقشت أثر الحوافز في رسم مستقبل الصناعة السعودية، وتعزيز ريادتها عالمياً، ودورها في تمكين القطاع الصناعي ليصبح أكثر جاذبية للاستثمارات الوطنية والدولية، وفي تحقيق مستهدفات الاستراتيجيتين الوطنيتين للصناعة والاستثمار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطلب العالمي على النفط يرتفع ١,٦ مليون برميل يومياً

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط بنحو 3 % إلى أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت معززة بمخاوف انقطاعات الإمدادات من أوسع حزمة عقوبات أمريكية تستهدف عائدات النفط والغاز الروسية. وفرضت إدارة الرئيس جو بايدن عقوبات جديدة تستهدف منتجي النفط الروس وناقلات النفط والوسطاء والتجار والموانئ، بهدف ضرب كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط وتوزيعه في موسكو.

واستقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 79.76 دولارًا للبرميل، بارتفاع 2.84 دولارًا، أو 3.7 ٪، بعد تجاوز 80 دولارًا للبرميل لأول مرة منذ 7 أكتوبر. بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.65 دولار، أو 3.6 ٪، لتستقر عند 76.57 دولارًا للبرميل، وهو أيضًا أعلى مستوى في ثلاثة أشهر.

وفي أعلى مستوى لجلستهما، ارتفع كلا العقدين بأكثر من 4 ٪ بعد أن تداول التجار في أوروبا وآسيا وثيقة غير مؤكدة تفصل العقوبات. وقالت مصادر في تجارة النفط الروسية والتكرير الهندي: إن العقوبات ستعطل بشدة صادرات النفط الروسية إلى المشترين الرئيسيين الهند والصين.

وقال جيوفاني ستاونوفو، المحلل في يو بي أس: إن العقوبات ستخفض أحجام صادرات النفط الروسية وتجعلها أكثر تكلفة. وأضاف ستاونوفو أن توقيت العقوبات، قبل أيام قليلة من تنصيب الرئيس المنتخب دونالد ترمب، يجعل من المرجح أن يبقي ترمب العقوبات سارية ويستخدمها كأداة تفاوضية من أجل معاهدة سلام في أوكرانيا. وقال أليكس هودز، المحلل في شركة الوساطة ستون إكس: إن أسعار النفط ارتفعت أيضًا حيث أدى البرد الشديد في الولايات المتحدة وأوروبا إلى رفع الطلب على وقود التدفئة. وقال هودز: "لدينا العديد من العملاء في ميناء نيويورك الذين شهدوا ارتفاعًا في الطلب على وقود التدفئة. وقد شهدنا أيضًا عرضًا على أنواع أخرى من وقود التدفئة". وارتفعت العقود الآجلة للديزل الأميركي منخفض الكبريت، والتي كانت تسمى سابقاً عقد زيت التدفئة، بنسبة 5.1 % لتستقر عند 105.07 دولارات للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ يوليو. وقال محللون في جي بي مورجان في مذكرة يوم الجمعة: "نتوقع زيادة كبيرة على أساس سنوي في الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً في الربع الأول من عام 2025، مدعومة في المقام الأول بالطلب على زيت التدفئة والكيروسين والغاز البترولي المسال".

وفرضت إدارة بايدن أوسع حزمة من العقوبات حتى الآن تستهدف عائدات النفط والغاز الروسية يوم الجمعة، في محاولة لمنح كييف وفريق دونالد ترمب القادم نفوذًا للتوصل إلى اتفاق للسلام في أوكرانيا. وتهدف هذه الخطوة إلى خفض عائدات روسيا لمواصلة الحرب في أوكرانيا التي أودت بحياة أكثر من 12300 مدني وحولت المدن إلى أنقاض منذ غزت موسكو في فبراير 2022.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في منشور على X: إن الإجراءات التي أُعلن عنها يوم الجمعة "ستوجه ضربة كبيرة" لموسكو. وأضاف زيلينسكي: "كلما قلّت الإيرادات التي تجنيها روسيا من النفط، أستُعيد السلام في وقت أقرب".

وقال داليب سينغ، أحد كبار مستشاري البيت الأبيض للاقتصاد والأمن القومي، في بيان: إن الإجراءات كانت "العقوبات الأكثر أهمية حتى الآن على قطاع الطاقة الروسي، وهو أكبر مصدر للإيرادات لحرب لرئيس فلاديمير بوتن".

وفرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على شركة غازبروم نفت، وسورجوتنفتيغاز، التي تستكشف النفط وتنتجه وتبيعه، فضلاً عن 183 سفينة شحنت النفط الروسي، والعديد منها في ما يسمى بأسطول الظل من الناقلات القديمة التي تديرها شركات غير غربية. وتشمل العقوبات أيضًا شبكات تتاجر في النفط.

وتم استخدام العديد من هذه الناقلات لشحن النفط إلى الهند والصين حيث أدى الحد الأقصى للسعر الذي فرضته مجموعة الدول السبع في عام 2022 إلى تحويل التجارة في النفط الروسي من أوروبا إلى آسيا. قامت بعض الناقلات بشحن النفط الروسي والإيراني.

كما ألغت وزارة الخزانة بندًا كان يعفي الوساطة في مدفوعات الطاقة من العقوبات المفروضة على البنوك الروسية. وقال مسؤول أمريكي آخر للصحفيين في مكالمة هاتفية: إن العقوبات من شأنها أن تكلف روسيا مليارات الدولارات شهريًا إذا تم تنفيذها بشكل كافٍ. وقال المسؤول: "لا توجد خطوة في سلسلة الإنتاج والتوزيع لم تمس وهذا يمنحنا ثقة أكبر في أن التهرب سيكون أكثر تكلفة بالنسبة لروسيا".

وقالت شركة جازبروم نفط: إن العقوبات غير مبررة وغير شرعية وستستمر في العمل. وتسمح الإجراءات بفترة تهدئة حتى 12 مارس للكيانات الخاضعة للعقوبات لإتمام معاملات الطاقة. ومع ذلك، قالت مصادر في تجارة النفط الروسية والتكرير الهندي: إن العقوبات ستتسبب في تعطيل شديد لصادرات النفط الروسية إلى المشترين الرئيسيين الهند والصين.

وقفزت أسعار النفط العالمية بأكثر من 3 ٪ قبل إعلان الخزانة، مع اقتراب خام برنت من 80 دولارًا للبرميل، حيث تم تداول وثيقة توضح العقوبات بين التجار في أوروبا وآسيا.

وقال جيفري بيات، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لموارد الطاقة: إن هناك كميات جديدة من النفط من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ هذا العام من الولايات المتحدة وغيانا وكندا والبرازيل وربما من الشرق الأوسط لتعوض أي نقص في الإمدادات الروسية.

وجاءت خطوة يوم الجمعة في أعقاب العقوبات الأمريكية في نوفمبر على البنوك بما في ذلك جازبروم بنك، أكبر قناة روسية إلى أعمال الطاقة العالمية، وفي وقت سابق من العام الماضي على عشرات الناقلات التي تحمل النفط الروسي. وتعتقد إدارة بايدن أن عقوبات نوفمبر ساعدت في دفع الروبل الروسي إلى أضعف مستوياته منذ بداية الغزو ودفعت البنك المركزي الروسي إلى رفع سعر الفائدة إلى مستوى قياسي يتجاوز 20 ٪. وقال أحد المسؤولين: "نتوقع أن يؤدي استهدافنا المباشر لقطاع الطاقة إلى تفاقم هذه الضغوط على الاقتصاد الروسي التي دفعت بالفعل التضخم إلى ما يقرب من 10 ٪ وتعزيز التوقعات الاقتصادية القاتمة لعام 2025 وما بعده".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتجاهلت شركة إنتاج النفط الروسية جازبروم نفط تأثير العقوبات الأمريكية الجديدة الكبرى يوم الجمعة، بينما قالت شركة التأمين إنجوستراخ: إنها ستغلق أبوابها في غضون 15 يومًا. "خلق فراغ في السوق من شأنه أن يفيد المنافسين الأقل سمعة".

وقالت شركة غازبروم نفت، التي تضررت أيضًا من العقوبات البريطانية: إنها ستواصل العمل والحفاظ على مرونة الأعمال على الرغم من الإجراءات التي وصفتها بأنها "غير مبررة وغير شرعية ومخالفة لمبادئ المنافسة الحرة".

وقالت الشركة في بيان: "كانت شركة غازبروم نفت تستعد باستمرار لسيناريوهات عقوبات سلبية مختلفة على مدار العامين الماضيين. بالإضافة إلى ذلك، كانت الشركة بالفعل تحت عقوبات أجنبية أحادية الجانب منذ عام 2022، لذلك تم بالفعل أخذ العديد من هذه القيود في الاعتبار في العمليات التشغيلية".

وقالت شركة إنجوستراخ، وهي شركة تأمين روسية تضررت أيضًا من الخطوة الأمريكية: إنها تعمل بشكل طبيعي وتفي بجميع التزاماتها تجاه العملاء. وقالت: "يأتي هذا القرار في الأيام الأخيرة للإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها، ويؤدي إلى تقويض السلامة البحرية وحماية البيئة واستقرار الشحن العالمي من خلال استهداف شركة تأمين ذات سمعة طيبة ورأس مال جيد".

وقالت: "إن إزالة إنجوستراخ من السوق يخلق فراغًا سيتم ملؤه حتمًا من قبل شركات تأمين عابرة تفتقر إلى القدرة أو النية لضمان الامتثال أو دفع المطالبات". وقالت: إن هذا يزيد بشكل كبير من خطر الكوارث البيئية مثل الانسكابات النفطية، في حين يحول العبء المالي إلى دافعي الضرائب عندما تفشل السفن غير المؤمنة أو المؤمنة بشكل غير كاف في الوفاء بالتزاماتها.

وقال الخبير الاقتصادي الروسي يفغيني كوغان: إن العقوبات قد تجبر جازبروم نفط على خفض خطط إنتاجها، وتؤثر على مدفوعات أرباحها. وقال: إنهم سيضربون أيضًا إمكانات التصدير لشركة النفط الكبرى سورجوتنيفتيجاز، وهي الشركة الرئيسية الأخرى التي سيتم استهدافها.

وكانت الخطوة الأمريكية متوقعة من قبل موسكو. قبل ساعات من الإعلان عنها، قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحفيين: "نحن ندرك أن إدارة (بايدن) ستحاول بالتأكيد ترك الإرث الأكثر ثقلًا فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية لترمب القادم وشركائه. حسنًا، تماشياً مع هذه الجهود، من المحتمل جدًا أن يتم فرض دفعة أخرى من العقوبات".

وكثيرًا ما تفاخر الرئيس فلاديمير بوتن بقدرة روسيا على الصمود في مواجهة العقوبات المفروضة عليها بسبب حرب أوكرانيا، قائلاً: إنها ارتدت على الاقتصادات الغربية التي طبقتها.

وفي توقعات أسعار الطاقة والنفط الخام لعام 2025، قدم محللو ريموند جيمس نظرة حذرة لقطاع الطاقة في العام الحالي، وعلى الرغم من ضعف أداء قطاع الطاقة على مدار العامين الماضيين، فقد ظهرت مجموعة منتصف الطريق كنقطة مضيئة في عام 2024. ولم يكن للتوترات الجيوسياسية، مثل الصراع المستمر في أوكرانيا والمواجهات الأخيرة في الشرق الأوسط، تأثير يذكر على أساسيات سوق النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويلاحظ المحللون أن "تقلب أسعار النفط ما يزال مدفوعًا بعوامل العرض والطلب القديمة إلى حد ما". ويسلطون الضوء على الرسائل المختلطة من أوبك والطلب الضعيف من الصين كمساهمين رئيسيين في حالة عدم اليقين الحالية في السوق. بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة الدولار الأمريكي، وخاصة حول الانتخابات الأمريكية، تمارس أيضًا ضغوطًا هبوطية على أسعار النفط.

بالنظر إلى المستقبل، تتوقع شركة ريموند جيمس أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 70 دولارًا للبرميل في عام 2025، وهو أعلى قليلاً من قطاع العقود الآجلة، مع وجود علاوة قدرها 5 دولارات لخام برنت.

في المقابل، من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي 4 دولارات لكل ألف قدم مكعب، وهو أعلى بكثير من أسعار العقود الآجلة الحالية. ومن الموضوعات البارزة لعام 2025 التأثير المستمر للذكاء الاصطناعي على قطاع الطاقة.

وقال محللو ريموند جيمس: "يظل الذكاء الاصطناعي القصة الأولى في قطاع الطاقة"، كما "سوف يتطلب استيعاب هذا الطلب المتزايد استراتيجية شاملة للغاز والطاقة المتجددة - وفي ظروف معينة، وبفترات زمنية طويلة جدًا - الطاقة النووية أيضًا".

وقالوا: "يبلغ قطاع الطاقة حاليًا حوالي 3 ٪ فقط من القيمة السوقية لمؤشر ستاندرد آند بورز، لكن معنويات المستثمرين ما تزال أعلى من مستويات ما قبل كوفيد. ومع ذلك، فإن حالة عدم اليقين على المدى القريب فيما يتعلق بالسلع الأساسية وخاصة النفط تركت المستثمرين بلا قناعة تذكر في الوقت الحالي، كما خلصت الشركة.

في تطورات الأسواق، قالت شركة أوكسيدنتال بتروليوم الأمريكية المنتجة للنفط الصخري: إن الأسعار التي تلقتها لإنتاج النفط خلال الربع الرابع كانت أقل من الأشهر الثلاثة السابقة، مع ضعف الطلب العالمي على السلعة.

وانخفضت أسعار النفط الخام بنحو 6 % في الربع المنتهي في 31 ديسمبر مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، وانخفضت بنحو 12 % عن العام الماضي. وقالت أوكسيدنتال: إن سعرها المحقق بلغ 69.73 دولاراً للبرميل، مقارنة بـ 75.33 دولاراً للبرميل خلال الربع الثالث.

ومع ذلك، أبلغ المنتج عن أسعار أعلى لإنتاجه الإجمالي من الغاز الطبيعي، وسط ارتفاع بنسبة 30 % في أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة. وفي الربع الرابع، بلغ متوسط الأسعار المحققة لشركة أوكسيدنتال 1.41 دولار لكل ألف قدم مكعب لإنتاجها الإجمالي من الغاز الطبيعي. في الربع السابق، كان 76 سنتًا لكل ألف قدم مكعب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسواق النفط تتطلع لبدء زيادة إنتاج أوبك+ في ٢٠٢٥ لضمان سلاسة الإمداد

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تتطلع أسواق النفط في العالم لبدء زيادة إنتاج تحالف أوبك+ في 2025 وذلك من مستويات تخفيضات الإنتاج الكبرى في عام 2024 والتي وصلت إلى مستويات أقل مما كانت عليه في أعوام 2021 و2022 المتضررة من الوباء. وبينما تخطط أوبك+ لبدء فك بعض هذه التخفيضات هذا العام، فمن غير الواضح ما إذا سيكون هناك مساحة كافية في السوق لهذا العرض الإضافي.

وخفض أعضاء أوبك+ الخاضعين للأهداف إنتاج الخام بمقدار 1.66 مليون برميل يوميًا إلى 33.96 مليون برميل يوميًا في عام 2024، وفقًا لتقديرات أرجوس. وكان هذا انخفاضًا أكبر من 1.44 مليون برميل يوميًا في عام 2023 ويعني أن التحالف أوقف 3.1 مليون برميل يوميًا على مدار العامين الماضيين - أي ما يعادل نحو 3 % من إمدادات النفط العالمية.

وخفضت السعودية إنتاجها بمقدار 650 ألف برميل يوميا إلى 8.96 ملايين برميل يوميا العام الماضي، وهو أدنى مستوى منذ عام 2010. وانخفض الإنتاج الروسي بمقدار 430 ألف برميل يوميا إلى 9.15 ملايين برميل يوميا، وهو أدنى مستوى منذ عام 2010 على الأقل. وجاءت الانخفاضات الكبيرة الأخرى من الكويت، التي انخفض إنتاجها بمقدار 190 ألف برميل يوميا إلى 2.43 مليون برميل يوميا، والعراق، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 160 ألف برميل يوميا إلى 4.13 ملايين برميل يوميا - على الرغم من أن هذا لا يزال أعلى بكثير من هدفها البالغ 4 ملايين برميل يوميا.

ويمكن لأوبك+ على الأقل أن تدعي أنها حققت حتى الآن هدفها المعلن المتمثل في ضمان استقرار سوق النفط، وكانت الأسعار المتوسطة لحوض الأطلسي القياسي بحر الشمال في عام 2024 أقل بنحو 2 دولار للبرميل فقط عن عام 2023 عند نحو 80 دولارًا للبرميل. وفي حين حددت أوبك+ إنتاجها، استمرت الدول خارج التحالف في تعزيز الإنتاج - مما أدى إلى تآكل حصة أوبك+ في السوق. وما إذا كانت أوبك+ ستلتزم بهذا النهج هو عامل رئيس يجب مراقبته في عام 2025. وكان الضغط يتزايد من بعض الأعضاء الذين يريدون زيادة الإنتاج في أقرب وقت ممكن.

كما هو الحال، من المقرر أن يبدأ أعضاء أوبك+ في تخفيف 2.2 مليون برميل يوميًا من تخفيضات إنتاج النفط الخام الطوعية بدءًا من أبريل على مدى فترة 18 شهرًا. لكن هذا غير مؤكد، نظرًا لأن معظم التوقعات تظهر فائضًا في السوق هذا العام. وتواصل أوبك+ التأكيد على أن عودة 2.2 مليون برميل يوميًا -أحد التخفيضات الثلاثة التي تنفذها- ستعتمد على ظروف السوق. في الوقت الحالي، التحالف في وضع الانتظار والترقب، خاصة في ضوء عدم اليقين المرتبط بعودة دونالد ترمب كرئيس للولايات المتحدة وتأثيره على الاقتصاد العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما هو الحال دائمًا، كان مدى امتثال أعضاء أوبك+ لأهداف الإنتاج الفردية قضية كبيرة في عام 2024. ولكن في المحصلة النهائية، كان إنتاج التحالف العام الماضي أقل بنحو 40 ألف برميل يوميًا عن هدفه الجماعي. وفي حين اجتذبت الدول المنتجة المفرطة مثل العراق وكازاخستان وروسيا الكثير من التدقيق وتعهدت بالتعويض عن تجاوز أهدافها، أنتجت دول أعضاء مثل أذربيجان وجنوب السودان ونيجيريا أقل بكثير من أهدافها الخاصة.

وكان التطور الرئيس الآخر في عام 2024 هو زيادة الإنتاج من أعضاء المجموعة الذين لا يلتزمون بالأهداف - إيران وليبيا وفنزويلا. عززت إيران إنتاجها بمقدار 380 ألف برميل يوميًا إلى 3.32 ملايين برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ عام 2018، على الرغم من استمرار العقوبات الأميركية على صادراتها النفطية. وبالمثل، زادت فنزويلا المتضررة من العقوبات إنتاجها بمقدار 110 آلاف برميل يوميًا إلى أعلى مستوى في ست سنوات عند 870 ألف برميل يوميًا.

وشهدت ليبيا انخفاض إنتاجها بنحو 60 ألف برميل يوميا إلى 1.11 مليون برميل يوميا -ويرجع ذلك في الغالب إلى عمليات الإغلاق ذات الدوافع السياسية- لكنها أنهت العام عند 1.4 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ أكثر من عقد.على أساس شهري، لم يشهد الأعضاء الخاضعون للتخفيضات سوى تغيير طفيف في إنتاجهم الجماعي في ديسمبر، حيث ارتفع الإنتاج بمقدار 10 آلاف برميل يوميا إلى 33.57 مليون برميل يوميا. وكان هذا أقل بنحو 270 ألف برميل يوميا من هدف المجموعة لهذا الشهر. وشملت التغييرات الملحوظة زيادة قدرها 50 ألف برميل يوميا من نيجيريا، التي ارتفع إنتاجها إلى 1.54 مليون برميل يوميا -وهو أعلى مستوى منذ يوليو 2020- بينما زاد إنتاج الكويت بمقدار 40 ألف برميل يوميا إلى 2.44 مليون برميل يوميا. ولكن هذه الزيادات تم تعويضها بالكامل تقريبا من خلال انخفاض إنتاج الإمارات العربية المتحدة، حيث انخفض إنتاجها بمقدار 120 ألف برميل يوميا إلى 2.85 مليون برميل يوميا بسبب الصيانة في أحد حقولها البرية.

ومن المتوقع أن تجتمع لجنة مراقبة رئيسة من تسع دول تابعة لأوبك+، برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية وروسيا، في الأول من فبراير 2025 لتقييم ظروف السوق، ومن المقرر أن تجتمع المجموعة بالكامل في 28 مايو 2025.

وقال محللون من ستاندرد آند بورز جلوبال، إن الأسعار قد تهبط إلى أقل من 70 دولارًا للبرميل إذا رفعت أوبك+ حصصها وزادت الإنتاج. وقالوا: "ستجد أوبك+ صعوبة في زيادة العرض على الإطلاق في عام 2025 دون التأثير بشكل ملحوظ على الأسعار حيث من المتوقع أن يكون نمو الإنتاج من خارج أوبك أكبر من إجمالي نمو الطلب العالمي على النفط".

وتحتفظ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت تقريبًا بكل الطاقة الإنتاجية الاحتياطية لسوق النفط والتي تبلغ نحو 5 ملايين إلى 6 ملايين برميل يوميًا. لكن صورة نمو الطلب غير المستقر ستستمر في تحدي تحالف أوبك+.

وقد قام محللو أوبك بمراجعة توقعاتهم لنمو الطلب العالمي على النفط في النصف الثاني من عام 2024 بشكل مطرد. وتتوقع المنظمة الآن أن يرتفع الطلب بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا في عام 2024 على أساس سنوي، و1.4 مليون برميل يوميًا أخرى في عام 2025، وفقًا لأحدث تقرير شهري عن سوق النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولا تزال الدول غير الأعضاء في أوبك+ على استعداد لقيادة العرض العالمي، حيث من المتوقع أن ينمو الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا في عامي 2024 و2025، بقيادة الولايات المتحدة وغيانا وكندا والبرازيل. ومن المتوقع الآن أن ينخفض إنتاج أوبك+ بمقدار 810 آلاف برميل يوميًا وأن يرتفع بمقدار 540 ألف برميل يوميًا العام المقبل إذا ظلت التخفيضات الطوعية قائمة.

وقال مندوبون من المجموعة إن أوبك+ قلقة من تجدد ارتفاع إنتاج النفط الأميركي عندما يعود دونالد ترمب إلى البيت الأبيض، لأن المزيد من النفط الأميركي من شأنه أن يزيد من تآكل حصة أوبك+ في السوق ويعرقل جهود مجموعة المنتجين لدعم توزان الأسواق.

ولدى أوبك تاريخ في التقليل من تقدير مكاسب الإنتاج الأميركي منذ بداية طفرة النفط الصخري، والتي شهدت تحول الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للنفط في العالم. وتضخ الولايات المتحدة الآن خمس الإمدادات العالمية.

ويشعر بعض المندوبين بمزيد من التفاؤل الآن بشأن النفط الأميركي ويقولون إن السبب وراء ذلك هو ترمب. وبعد انتخابات ركزت على الاقتصاد وتكلفة المعيشة، وضع فريق انتقال ترمب حزمة واسعة النطاق لتحرير قطاع الطاقة.

وقال أحد المندوبين في أوبك+: "أعتقد أن عودة ترمب هي أخبار جيدة لصناعة النفط، مع سياسات بيئية أقل صرامة". "لكن قد نشهد إنتاجًا أعلى في الولايات المتحدة، وهو أمر ليس جيدًا بالنسبة لنا". وإن زيادة أخرى في إنتاج الولايات المتحدة من شأنها أن تعيق خطط منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها مثل روسيا لبدء زيادة الإنتاج اعتبارًا من أبريل 2025 والتي تستهدف ضبط توزان العرض والطلب في سوق متقلبة في الغالب.

وقبل 11 عاما فقط، ضخت الولايات المتحدة نحو 10 ملايين برميل يوميا. ويعادل إنتاج أوبك+ 48 % من المعروض العالمي، وهو أدنى مستوى منذ تأسيسها في 2016 بحصة سوقية تزيد على 55 %، استنادا إلى أرقام وكالة الطاقة الدولية.

وقال إيغور سيتشين، رئيس أكبر شركة منتجة للنفط في روسيا روسنفت، في وقت سابق من هذا الشهر، إن قرارات أوبك+ بخفض الإنتاج في عامي 2016 و2020 ساعدت صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة وجعلتها مصدرا رائدا.

وقال مصدر آخر في أوبك+ إن سياسات ترمب قد تدعم الطلب على النفط، وهو ما من شأنه أن يفيد مجموعة المنتجين، على الرغم من أن احتمال ارتفاع إمدادات النفط الأميركية يشكل مصدر قلق. وقال المصدر: "التهديد الرئيسي لأوبك+ هو زيادة إنتاج النفط الأميركي في عهد ترمب، وتقليل اعتماد البلاد على النفط المستورد وزيادة الصادرات".وفي تقريرها الشهري الأخير لديسمبر، توقعت أوبك ارتفاع إجمالي المعروض الأميركي بنسبة 2.3 % العام المقبل وخفضت أيضًا توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط مرة أخرى. وخفضت أوبك توقعاتها لنمو الطلب على النفط لعامي 2024 و2025 للشهر الخامس على التوالي، مسجلة بذلك أكبر خفض لها لعام 2024 حتى الآن. وتتوقع الآن أن يزيد الطلب بمقدار 1.61 مليون برميل يوميًا في عام 2024، انخفاضًا من 1.82 مليون برميل يوميًا في نوفمبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما خفضت أوبك تقديراتها لنمو عام 2025 إلى 1.4 مليون برميل يوميًا من 1.54 مليون برميل يوميًا المتوقعة في الشهر الماضي. ويشكل تباطؤ الزخم الاقتصادي في الصين عاملاً رئيسيًا في توقعات أوبك المعدلة. ومن المتوقع الآن أن تشهد البلاد، التي كانت ذات يوم قوة مهيمنة في دفع الطلب على النفط، ارتفاعًا في الاستهلاك بمقدار 430 ألف برميل يوميًا في عام 2024، بانخفاض حاد عن توقعات 760 ألف برميل يوميًا في يوليو.

وتأتي هذه المراجعات في أعقاب قرار أوبك تأجيل زيادات إنتاج النفط المخطط لها لمدة ثلاثة أشهر حتى أبريل 2025 وتمديد الإلغاء الكامل لتخفيضات الإنتاج لمدة عام حتى نهاية عام 2026.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عقوبات أميركية - بريطانية جديدة على قطاع الطاقة الروسي

الرياض

أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا فرض عقوبات واسعة النطاق على قطاع الطاقة الروسي الجمعة، استهدفت خصوصاً شركة غازبروم نفت، في مسعى لتقويض "أكبر مصدر تمويل للكرملين".

وقبل أيام من تنصيب دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة في 20 يناير، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية سلسلة عقوبات تشمل أكثر من 180 سفينة وشركتين نفطيتين كبيرتين.

وأعلنت بريطانيا بدورها فرض عقوبات مماثلة على قطاع النفط الروسي.

وأعلن الرئيس الأميركي المنتهية ولايته جو بايدن الجمعة أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في "وضع صعب"، بعد أن فرضت واشنطن ولندن عقوبات جديدة ومنسقة على قطاع الطاقة الروسي على خلفية الحرب في أوكرانيا.

وقال بايدن للصحافة في البيت الأبيض: "بوتين في وضع صعب حالياً، وأعتقد أن من المهم حقاً ألا يكون لديه أي متنفس للاستمرار في فعل الأشياء الفظيعة جداً التي يواصل القيام بها".

وقالت وزارة الخزانة الأميركية في بيان: إن هذه العقوبات "تفي بالتزام مجموعة السبع خفض العائدات الروسية من الطاقة". وقال مسؤول أميركي للصحافيين: إنها العقوبات الأكبر المفروضة حتى الآن على قطاع الطاقة الروسي.

في المجمل، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على 183 سفينة ناقلة للنفط ضمن ما يُسمى "الأسطول الشبح"، مع أن عدداً من هذه السفن يرفع علم باربادوس وبنما.

وشملت العقوبات كذلك شركات تعمل في روسيا في تجارة النفط وفي حقول النفط وبينها شركتا غازبروم نفت وسورغوتنيفت غاز إلى جانب أكثر من عشرين شركة تابعة لهما.

وقالت الحكومة البريطانية: إن أرباح الشركتين "تملأ صندوق الحرب للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتسهل الحرب" في أوكرانيا.

ونقل بيان عن وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي تأكيده أن "مواجهة شركات النفط الروسية من شأنها أن تستنزف صندوق الحرب الروسي - وكل روبل نأخذه من يدي بوتين يساعد في إنقاذ أرواح الأوكرانيين". من جانبها، نددت شركة غابروم نفت الروسية التابعة لمجموعة غازبروم العملاقة الجمعة بالعقوبات الأميركية والبريطانية التي استهدفتها، معتبرة أنها "غير مبررة وغير مشروعة". وقالت الشركة كما نقلت عنها وكالات الانباء الروسية: إن "غازبروم نفت ترى أن إقرار إدراج أصولها ضمن لائحة العقوبات الأميركية هو أمر غير مبرر وغير مشروع".

وقالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين في بيان: إن "الولايات المتحدة تتخذ إجراءات شاملة ضد المصدر الرئيسي لإيرادات روسيا لتمويل حربها الوحشية وغير القانونية ضد أوكرانيا".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضافت: "عبر إجراءات اليوم، نزيد من مخاطر التعرض للعقوبات المرتبطة بتجارة النفط الروسية، بما في ذلك الشحن والتسهيلات المالية لدعم صادرات النفط الروسية".

نفوذ إضافي

في كييف، أشاد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الجمعة بالولايات المتحدة لفرضها عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الروسي، قائلاً: إنها تشكل "ضربة قوية لـ"آلة الحرب" في موسكو.

وكتب في منشور على موقع إكس "هذه الإجراءات توجه ضربة قوية للأساس المالي لآلة الحرب الروسية من خلال تعطيل سلسلة التوريد الخاصة بها بالكامل". وأوضح مسؤولون أميركيون أن هذه الإجراءات تهدف إلى منح الولايات المتحدة نفوذاً إضافياً للمساعدة في التوسط في "سلام عادل" بين أوكرانيا وروسيا.

وأكد نائب مستشار الأمن القومي للاقتصاد الدولي داليب سينغ في بيان: "فرضت الولايات المتحدة اليوم العقوبات الأكثر أهمية حتى الآن على قطاع الطاقة الروسي، وهو المصدر الأكبر للإيرادات لحرب بوتين".

وأضاف: "ستضرب هذه العقوبات بقوة كل عقدة رئيسية في سلسلة إنتاج وتوزيع النفط في روسيا".

وتشمل العقوبات أيضاً حظر الخدمات التي تقدمها الشركات الأميركية المتخصصة في قطاع النفط للشركات المعنية، خصوصاً في مجال المساعدة في استخراج المنتجات النفطية وإنتاجها.

وأشارت وزارة الخزانة الأميركية إلى أن الحظر يدخل حيز التنفيذ في 27 يناير. وعلى نطاق أوسع، تمنح الولايات المتحدة نفسها إمكان "فرض عقوبات على أي شخص يرغب في العمل أو عَمِل في قطاع الطاقة الروسي"، بحسب البيان. وأكد مسؤول أميركي كبير للصحافيين رداً على سؤال حول مصير هذه العقوبات في ظل الإدارة المقبلة، أن "الأمر متروك لها بالكامل لتقرر ما إذا كان بإمكانها رفع العقوبات التي فرضناها، ومتى، وفي ظل أي ظروف؟".

وأضاف أن هذه الإجراءات من شأنها أن توفر - من خلال إضعاف موسكو - "نفوذاً كبيراً" لكل من إدارة ترمب وأوكرانيا "للتفاوض على سلام عادل ودائم".

مسار الحرب

أسقطت قوات الدفاع الأوكرانية 47 مُسيرة روسية طراز شاهد وأنواع أخرى، واختفت 27 طائرة مسيرة أخرى من على الرادار. وأعلن سلاح الجو الأوكراني ذلك عبر تطبيق تليغرام، وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء الوطنية الأوكرانية (يوكرينفورم). واعتباراً من الساعة 20:00 الجمعة، هاجم الروس أوكرانيا بـ74 طائرة مسيرة هجومية طراز شاهد، وأيضاً بأنواع مختلفة من الطائرات المسيرة الخداعية، من اتجاهات ميليروفو وأوريل وبريانسك وبريمورسكو-أختارسك الروسية. وتصدت قوات الصواريخ المضادة للطائرات الأوكرانية ووحدات الحرب الإلكترونية ومجموعات النيران المتحركة لذلك الهجوم الجوي المعادي. وبحلول الساعة التاسعة صباح السبت، تم التأكد من إسقاط 47 طائرة مسيرة من طراز شاهد الهجومية وأنواع أخرى من الطائرات المسيرة في مناطق بولتافا، وسومي، وخاركيف، وتشيركاسي، وتشرنيهيف، وكييف، ودنيبروبتروفسك، وزابوريزهيا، وكيروفوهراد، وخيرسون، وميكوليف. وتسببت حطام طائرات مسيرة معادية في إلحاق أضرار بالعديد من المباني التجارية والمؤسسات والمنازل الخاصة، وسيارات، في سبع مناطق في جميع أنحاء أوكرانيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ووفقاً لتقارير أولية، لم تقع وفيات.

واختفت 27 مُسيرة خداعية من على شاشات الرادار، دون أي تداعيات سلبية. وفي وقت سابق، أفادت وزارة الدفاع الروسية، السبت، بأن الدفاعات الجوية اعترضت ودمرت 85 طائرة مُسيرة أوكرانية فوق أراضي عدة مقاطعات روسية، وجمهورية القرم، وبحري آزوف والأسود، خلال الليلة الماضية، بحسب وكالة سبوتنيك الروسية للأنباء.

ويتعذر التحقق من بيانات طرفي الحرب، روسيا وأوكرانيا، من مصادر مستقلة.

موسكو تتهم واشنطن بتهديد استقرار أسواق الطاقة العالمية عبر العقوبات

العربية

اتهمت روسيا السبت الولايات المتحدة بتهديد استقرار أسواق الطاقة العالمية بفرضها عقوبات جديدة على قطاع الطاقة الروسي.

وفرضت الولايات المتحدة وبريطانيا، الجمعة، عقوبات جديدة على قطاع الطاقة الروسي، ولا سيما شركة النفط العملاقة "غازبروم نفت"، في محاولة لتقويض "أكبر مصدر لتمويل" الحرب في أوكرانيا، قبل أيام فقط من مغادرة الرئيس جو بايدن منصبه.

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان إن واشنطن تحاول عشية نهاية عهد بايدن "غير المجيد في السلطة... إلحاق بعض الضرر على الأقل بالاقتصاد الروسي، حتى على حساب زعزعة استقرار الأسواق العالمية".

وأضافت الوزارة "بالطبع، لن تمر تصرفات واشنطن العدائية من دون رد".

في ما يتعلق بالعقوبات المفروضة، الجمعة، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أنها تشمل أكثر من 180 سفينة بالإضافة إلى شركتي النفط الروسيتين الكبيرتين "غازبروم نفت" و"سورغوتنفتغاز"، تنفيذا "لالتزام مجموعة السبع بخفض عائدات الطاقة الروسية".

وقال نائب مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض للشؤون الاقتصادية الدولية داليب سينغ إن هذه العقوبات هي "الأكثر أهمية" حتى الآن ضد قطاع الطاقة الروسي "المصدر الرئيسي للإيرادات لحرب الرئيس فلاديمير بوتين ضد أوكرانيا".

من جهتها، اتهمت الخارجية الروسية الولايات المتحدة السبت بالسعي إلى "عرقلة أي علاقات اقتصادية ثنائية، بما في ذلك مع الشركات الأميركية، قدر الإمكان، أو حتى جعلها مستحيلة".

كما اتهمت واشنطن بـ"التضحية... بمصالح... حلفائها الأوروبيين".

وأضافت الوزارة في بيانها أن الدول الأوروبية "ستضطر للجوء إلى إمدادات أميركية أكثر تكلفة وغير موثوقة".

وانتقد البيان أيضا الولايات المتحدة بسبب "تجاهلها" لرأي الأميركيين بشأن ارتفاع أسعار الطاقة بعد الانتخابات الرئاسية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

مصفاة نفط تابعة لأرامكو السعودية تعتزم وقف ٣ وحدات تكرير

تقرر إغلاق 3 وحدات مهمة داخل مصفاة نفط مملوكة لشركة أرامكو السعودية في الولايات المتحدة، وذلك بهدف إجراء إصلاحات شاملة.

وشركة موتيفا إنتربرايز (Motiva Enterprise) هي المُشغّلة لمصفاة بورت آرثر بولاية تكساس بقدرة تكرير 626 ألف برميل يوميًا، وفق آخر تحديثات قطاع التكرير لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

ومصفاة موتيفا هي أكبر مصافي النفط في أميركا، واستحوذت عليها شركة أرامكو السعودية خلال مارس/آذار (2017)، في صفقة مع شركة شل متعددة الجنسيات شملت أيضًا 24 محطة توزيع.

وأعلنت مصافي النفط في تكساس، ولا سيما "موتيفا"، جاهزيتها قبل وصول عاصفة شتوية مرتقبة، لكن السلطات حذّرت من شح إمدادات الكهرباء التي أوقفت تشغيل مصفاة أخرى قبل أيام.

مصفاة نفط موتيفا التابعة لأرامكو

كشف مسؤولون مطلعون عن أن شركة موتيفا إنتربرايزس تعتزم إغلاق وحدة التكسير الحفزي للسوائل (FCC) بدءًا من يوم الثلاثاء الموافق 21 يناير/كانون الثاني (2025).

وبعد إغلاق لمدة شهرين تقريبًا، ستعاود الوحدة بقدرة 81 ألف برميل يوميًا التشغيل في 14 مارس/آذار (2025).

وتستعمل وحدات التكسير الحفزي للسوائل موادّ محفزة في صورة مساحيق ناعمة تحت حرارة وضغط مرتفعين لتحويل الديزل الأحمر إلى بنزين غير مكتمل، بحسب متابعات منصة الطاقة المتخصصة. كما تخطط الشركة لإغلاق وحدة الألكلة (alkylation) بقدرة إنتاج 18 ألف برميل يوميًا، بدءًا من 21 يناير/كانون الثاني. وتُنتج وحدة الألكلة مكونات معززة للأوكتان الذي يزيد من كفاءة محرك السيارة عند إنتاج البنزين. ومن المقرر أيضًا إغلاق وحدة المعالجة بالهيدروجين بقدرة 50 ألف برميل يوميًا بعد مرور أسبوعين من إغلاق وحدة التكسير الحفزي للسوائل.

وتتولّى تلك الوحدة مهمة إزالة الكبريت من النفط الداخل إلى وحدة التكسير الحفزي.

مصافي النفط في تكساس

تستعد مصافي النفط في ولاية تكساس لموجة برد قارس، خلال شهر يناير/كانون الثاني الجاري، الذي يُتوقع أن يكون الأبرد في 11 عامًا.

وتهدد الموجات الباردة بتجميد خطوط الأنابيب وتعطيل الأجهزة ووحدات المعالجة، كما تختبر قدرات شبكة الكهرباء على الصمود.

وحتى الآن، يقول محللون إن القطاع مستعد لـ"غضب الشتاء" بعد استقاء الدروس من العواصف المتكررة خلال السنوات الأخيرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبدورها، قالت مصفاة نفط بورت آرثر التابعة لشركة موتيفا إنتربرايزس، وهي أكبر مصافي النفط في البلاد، إنها تستعد منذ أشهر من خلال إجراءات من بينها زيادة العزل.

أما مصفاة بيمونت (Beaumont) التابعة لشركة إكسون موبيل الأميركية بقدرة 609 ألف برميل يوميًا؛ فقد ضاعفت نوبات العمل.

كما قالت شركة سيتغو بتروليوم (Citgo Petroleum) إن مصافيها في تكساس ولويزيانا وإلينوي مجهزة للعمل بصورة آمنة ومستمرة وسط درجات الحرارة المنخفضة المتوقعة.

لكن مشغّل الشبكة مجلس موثوقية الكهرباء في تكساس حذّر من شح محتمل لإمدادات الكهرباء حتى يوم الجمعة المقبل بسبب العاصفة.

ويؤكد ذلك رئيس شركة "ليبو أويل أسوشيتس" آندي ليبو، بقوله إن سلامة الشبكة وتوفير إمدادات للمصافي هما أكبر المخاوف وخاصة في غرب تكساس.

مصافي النفط الأميركية

في سياق متصل، كان لعاصفة بلير الشتوية تأثير محدود أو منعدم في معدلات تشغيل معظم مصافي النفط الأميركية بمنطقة الغرب الأوسط خلال الأسبوع الماضي.

لكن انقطاع إمدادات الكهرباء تسبب في وقف تشغيل مصفاة نفط إلدورادو في كنساس بقدرة 162 ألف برميل يوميًا جراء العاصفة التي أوقعت قتلى وغطت مناطق واسعة بالثلوج.

وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأميركية إلى أن المنطقة تحتضن مصافي بقدرات تكرير 3.9 مليون برميل يوميًا.

وتراجعت أسعار البنزين والديزل ووقود الطائرات جرّاء هبوط الطلب بسبب الأحوال الجوية السيئة في الغرب الأوسط.

وانخفض سعر بنزين "سي بي أو بي" (CBOB) بمقدار 4.32 سنتًا للغالون إلى 1.85 دولارًا يوم 6 يناير/كانون الثاني مقارنةً بيوم 3 من الشهر نفسه.

كما انخفض سعر الديزل فائق انخفاض الكبريت (ULSD) إلى 2.05 دولارًا للغالون، ووقود الطائرات إلى 2.05 سنتًا للغالون.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

صربيا مستعدة لشراء الحصص الروسية بمصفاة النفط لتفادي العقوبات

الشرق

ربما تلجأ صربيا لشراء حصص "غازبروم نفت" و"غازبروم" للخروج من المصفاة الوحيدة بالدولة بهدف الحفاظ على استمرارية إنتاج الوقود المحلي، بعد أن وقعت في نطاق العقوبات الأميركية الجديدة على صناعة النفط الروسية.

صرّح الرئيس ألكسندر فوتشيتش للصحفيين في بلغراد يوم السبت: "لدينا المال" لإعادة شراء الحصة الروسية في مصفاة "نافتنا إنداستريجا صربيا" (Naftna Industri-ja Srbije)، المعروفة بـ"NIS". وأضاف: "يبدو الأمر غير منطقي، ولكن لدينا المال، حتى بدون الاقتراض". تمتلك روسيا حصة قدرها 56.15% في الشركة، والتي تقدر قيمتها بما يزيد قليلاً عن مليار دولار.

تصريحات فوتشيتش تأتي بعد يوم من إعلان وزارة الخزانة الأميركية أحدث حزمة عقوبات تهدف إلى تضييق الخناق على آلة الحرب في موسكو. وكان اثنان من كبار الدبلوماسيين في وزارة الخارجية، ريتشارد فيرما وجيمس سي أوبراين، موجودين في بلغراد يوم السبت لتوضيح أن الإجراءات العقابية لا تهدف إلى إيذاء صربيا.

وقال فيرما بعد لقائه فوتشيتش: "لن يحدث اضطراب اقتصادي إذا تم التخلص من الحصة الروسية" من شركة "إن آي إس"، مشدداً على أن العقوبات "تستهدف العدوان الروسي، ولا تستهدف صربيا أو الشعب الصربي".

حصص "غازبروم" بأكبر شركة متداولة ببورصة بلغراد

تمتلك شركتا "غازبروم" و"غازبروم نفت" حصة الأغلبية في "إن آي إس"، التي يُعد إنتاجها من الوقود حيوياً للاقتصاد الصربي. باعت صربيا حصة أغلبية للمستثمرين الروس في 2008، واحتفظت بما يقل قليلاً عن 30% من ملكية أكبر شركة متداولة في بورصة بلغراد.

وقال فوتشيتش إن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المحادثات مع المسؤولين الأميركيين لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لخفض أو شراء الملكية الروسية بمصفاة "إن آي إس". وفي الوقت الحالي، أمام صربيا 45 يوماً لإيجاد حل لمشكلة "إن آي إس" الجديدة، لكن الحكومة ستطلب وقتاً إضافياً للتفاوض على هذا الترتيب، وفق فوتشيتش.

فوتشيتش: لسنا شيوعيين

تعتمد "إن آي إس" على واردات الخام عبر خط أنابيب في كرواتيا المجاورة، العضو في الاتحاد الأوروبي.

ومع احتمال انضمام المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الرئيسية إلى العقوبات الأميركية، فمن الصعب أن تواصل "إن آي إس" العمل في ظل الملكية الحالية، حسبما صرح فوتشيك لـ"بلومبرغ" في مقابلة يوم الجمعة. ومع ذلك، أضاف أنه يريد تجنب الاستحواذ العدائي أو التأميم الصارخ للأصول الروسية "لأننا لسنا شيوعيين".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قـال فوتشـيتش إن العقوبـات الأميركيـة الأخـيرة تسـتهدف في المقـام الأول الصـادرات الروسـية المنقولـة بحـراً والناقـلات والتجـار، في حـين أن الأصـول في صربيـا أقـل أهميـة بكثـير. وأضـاف أن المناقشـات مـع كبـار المسـؤولين في موسـكو ضروريـة أيضـاً، تماشـياً مـع سياسـته القائمـة علـى التـوازن الجيوسـياسي.

تجدر الإشارة إلى أن صربيا مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، في حـين تحافـظ علـى علاقـات وثيقـة مـع الصـين وتحـاول البقـاء علـى علاقـة جيـدة مـع الكرملـين.

"ريج زون": ارتفاعات النفط قد تكون قصيرة الأجل .. الأسعار في ذروة الشراء

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط الخام أكثر من 6% منذ بداية العام الجاري، كبداية قوية فاجأت بعض المشاركين في السوق، رغم توقعات عديد من البنوك والوكالات بفائض كبير في المعروض من شأنه أن يؤثر سلبا في الأسعار، بحسب تقرير "ريج زون" النفطي الدولي اليوم.

واستقرت أسعار النفط عند أعلى مستوى في 3 أشهر مع تشديد الولايات المتحدة للعقوبات على روسيا، ما أضاف إلى سلسلة من التطورات الصعودية التي دفعت الخام إلى بداية قوية بحلول 2025.

واستهدفت العقوبات شركتين تتعاملان مع أكثر من ربع صادرات روسيا من النفط المنقول بحرا، فضلا عن شركات تأمين حيوية وأسطول ضخم من ناقلات النفط.

ذكر التقرير أنه في حين كانت السوق تتوقع فرض عقوبات إضافية على روسيا، فإن النطاق المحتمل للقيود لم يكن واضحا، كما أن استهداف عدد كبير من الناقلات يهدد بتقييد قدرة الدولة على الوصول إلى السفن بشكل كبير.

استعداد لفرض عقوبات على إيران

يستعد التجار أيضا لفرض عقوبات أكثر صرامة على النفط الإيراني، وهو ما من شأنه أن يضيق السوق التي تواجه بالفعل انخفاض المخزونات الأمريكية.

وبحسب التقرير، عززت الصورة الأساسية الأكثر تشددا، إلى جانب الطقس البارد وانخفاض الصادرات الروسية المنقولة بحرا، الارتفاع الأخير.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 3.7% لتغلق الأسبوع فوق 79 دولارا للبرميل، في حين أغلق خام غرب تكساس الوسيط فوق 76 دولارا.

ونقل التقرير عن شركة بي أو كيه للأوراق المالية تأكيدها أنه في ظل الظروف الصعودية المتزايدة، "لا أحد يريد أن يكون قصير الأجل هنا" وقد اتسع الفارق الفوري بين سعر خام برنت -وهو الفارق في السعر بين أقرب عقدين له- إلى ما يصل إلى 1.02 دولار في نمط صعودي وقبل شهر، بلغ الفارق 29 سنتا فقط.

في الوقت نفسه، ارتفع الفارق السريع بين سعر خام غرب تكساس الوسيط وسعر برميل النفط الخام الأميركي إلى 85 سنتا، ما ساعد على دفع مقياس التقلب في السوق إلى أعلى مستوى له في أكثر من شهر.

ونقل التقرير تحذير المشاركين في السوق من أن الارتفاع قد يكون قصير الأجل وتشير المؤشرات الفنية، مثل مؤشر القوة النسبية، إلى أن العقود الآجلة للنفط الخام أصبحت في ذروة الشراء ويحذر بعض المتداولين من أن العقوبات قد تنعكس بمجرد تولي الرئيس المنتخب دونالد ترمب منصبه.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إضافة مزيد من الوقود إلى النار

من جانبه، ذكر تقرير "أويل برايس" النفطي الدولي، أن العقوبات الأمريكية الجديدة التي تستهدف ناقلات النفط الروسية ومقدمي التأمين البحري، تسببت في ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في 3 أشهر.

وبحسب التقرير، أسهم انخفاض مخزونات الخام الأمريكية، والطقس البارد، وعدم اليقين بشأن موقف إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترمب بشأن تدفقات الخام الإيراني أيضا في ارتفاع الأسعار، كما أثار ارتفاع أسعار النفط مخاوف بشأن التضخم مع بدء ولاية ترمب.

لفت التقرير إلى وصول خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى له في 3 أشهر بعد تقارير تفيد بأن مصافي النفط الهندية تستعد لعقوبات أمريكية جديدة من شأنها أن تؤثر في التدفقات من روسيا.

إلى ذلك، ذكر "ساكسو بنك" أن العقوبات الإضافية ضد صناعة النفط والتأمين الروسية، أضافت مزيدا من الوقود إلى النار، حيث أثارت احتمال انخفاض العرض خلال فترة الطلب القوي المرتبط بالشتاء.

أشار إلى أن صناديق التحوط أصبحت متفائلة بشكل متزايد بشأن النفط الخام في الأسابيع الأخيرة، حيث بلغت المراكز الطويلة الصافية لمديري الأموال في خام برنت أعلى مستوياتها في ما يقرب من 8 أشهر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.